



بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

تُعرب دولة الكويت عن تأييدها لما ورد في البيان الذي ألقته المجموعة العربية وبيان حركة عدم الانحياز، وتؤكد في هذا السياق أن نزع السلاح النووي يظل الركيزة الأساسية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأن مصداقية منظومة عدم الانتشار ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتنفيذ الالتزامات المتعلقة بالإزالة التامة لهذه الأسلحة.

السيد الرئيس،

تعرب دولة الكويت عن بالغ القلق إزاء ما يشهده الوضع الدولي من تدهور في البيئة الأمنية، وتصاعد الخطاب المرتبط باستخدام الأسلحة النووية، واستمرار تطوير الترسانات النووية كما وكيفاً، وهو ما يتعارض مع نص وروح ومقاصد المعاهدة. وفي هذا الإطار، تؤكد الكويت على ضرورة التنفيذ الكامل والفعال للمادة السادسة، وترفض أية محاولات لإعادة تفسيرها أو ربطها بشروط مسبقة، وتشدد على أن الالتزامات الواردة فيها تمثل التزاماً قانونياً غير مشروط يتعين الوفاء به دون إبطاء.

كما تؤكد دولة الكويت على أهمية اعتماد نهج عملي ومجدول زمنياً يفضي إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، في إطار مراحل واضحة وقابلة للقياس والتحقق دولياً، بما يعزز الشفافية والمساءلة، ويعيد التوازن إلى منظومة المعاهدة. وفي هذا السياق، تدعو بلادي الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى تقديم بيانات دقيقة وشفافة حول ترساناتها النووية وخططها لنزعها، وتكثيف جهودها في مجال خفض هذه الترسانات بصورة لا رجعة فيها.

السيد الرئيس،

ترى دولة الكويت أن استمرار الاعتماد على الردع النووي، وتوسيع سيناريوهات استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، إلى جانب تطوير أجيال جديدة منها، يقوض الجهود الدولية الرامية إلى نزع السلاح، ويُضعف الثقة في النظام الدولي. ومن هذا المنطلق، تؤكد الكويت أهمية اتخاذ تدابير فورية لتقليل المخاطر النووية، بما في ذلك خفض جاهزية الأسلحة



النووية، وتعزيز إجراءات بناء الثقة، والعمل على تقليص دور الأسلحة النووية في العقائد العسكرية.

كما تجدد الكويت دعمها لإيجاد صكوك قانونية ملزمة توفر ضمانات أمنية سلبية فعالة وغير مشروطة وغير تمييزية للدول غير النووية، وتدعو إلى الالتزام بمبدأ عدم الاستخدام الأول للأسلحة النووية، كخطوة أساسية نحو بناء الثقة وتعزيز الأمن الجماعي.

السيد الرئيس،

تؤكد دولة الكويت على أهمية الدفع قدماً بالمفاوضات الرامية إلى حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض التسلح النووي، على نحو شامل وغير تمييزي، يشمل المخزونات القائمة، وبما يسهم في تحقيق أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار في آن واحد. كما تشدد على ضرورة إخضاع المواد الانشطارية غير المستخدمة لأغراض التسلح لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية دون تأخير.

وفي ذات السياق، تؤكد الكويت على الأهمية البالغة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتدعو إلى الإسراع في دخولها حيز النفاذ، لما لذلك من دور محوري في منع تطوير الأسلحة النووية وتعزيز جهود نزع السلاح.

السيد الرئيس،

تجدد دولة الكويت تأكيدها على الأهمية الخاصة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، باعتبارها عنصراً أساسياً في تحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي، وتدعو جميع الدول المعنية إلى الانخراط بجدية في الجهود الرامية إلى تحقيق هذا الهدف دون تأخير.

وفي الختام، تؤكد دولة الكويت أن نجاح مؤتمر المراجعة الحالي يتطلب تحقيق تقدم ملموس في مجال نزع السلاح النووي، ومعالجة أوجه القصور في تنفيذ الالتزامات السابقة،



بما في ذلك ما ورد في قرارات 1995، وخطوات عام 2000، وخطة عمل 2010، على نحو
يعيد الثقة في المعاهدة ويضمن استمراريتها.

وشكراً، السيد الرئيس.